



الموقف التركي من التحولات في المنطقة العربية

د. احمد سلمان محمد*

المخلص

منذ نهاية عام ٢٠١٠ بدأت التحولات في المنطقة العربية والتي بدأت في تونس ثم مصر وليبيا واليمن وسوريا وكان الهدف من هذه التحولات هو إسقاط أنظمة الحكم الدكتاتورية التي سيطرت على الحكم لمدة ثلاثة عقود وقد كان لسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول دافعا قويا لانطلاق الثورات في هذه الدول وإسقاط انظمتها الحاكمة

اما الموقف التركي تجاه التغيرات في المنطقة العربية فنرى ان هناك اختلاف في مواقفها ازاء هذه التحولات ففي ما يتعلق بالثورة التونسية فأنها لم تتخذ اي موقف وانما اكدت انها تدعم الديمقراطية اما بالنسبة للثورة المصرية فأنها موقفها مختلف فقد دعت الى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن السلطة وانها مع التحول الديمقراطي في مصر اما ما يتعلق بالثورة الليبية فان تركيا رفضت استخدام القوة لإسقاط النظام وذلك بسبب مصالحها الاقتصادية الا ان بسبب استخدام النظام القوة ضد الشعب فان تركيا تغير موقفها واعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي اما الموقف التركي من الاحداث في سوريا فإنه يشبه موقفها من ليبيا فانها طلبت من القيادة السورية اجراء اصلاحات دستورية الا ان استخدام النظام للقوة ضد الشعب جعل تركيا تطلب من الرئيس السوري التنحي عن السلطة وتدعم القوى المعارضة

* - الجامعة المستنصرية / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية .



Abstract

It was the end of ٢٠١٠ to the beginning of the changes in the Arab region, began in Tunisia then Egypt, Libya, Yemen and Syria . The goal of these changes is to bring down all the dictatorships that ruled these countries for a period of almost three decades. There is no doubt, that the political situation , economic and social conditions were of the most prominent motives behind these transformations to change the ruling regimes.

As far as Turkey's attitude toward the changes in the Arab region, we saw that Turkey has taken different attitudes about these transformations. It didn't take any attitude towards the Tunisian revolution and expressed its support for democracy, in Egypt, the attitude was very different, Turkey has confirmed the need to step down Egyptian President Mohammad Hosni Mubarak from power, and the need for rapid democratic transition in.

While Turkey was very hesitating about the Libyan revolution, it showed Turkey's refusal to use force against the Libyan regime's ruling, this is due to the fear of Turkey that it may be put its economic interests in Libya to damage, then Turkey change its attitude after the excessive use of violence and force by the Libyan system towards the people , and soon Turkey recognized the Libyan transitional council.

As for Syria, it was similar attitude to the events of Libya, Turkey demanded the Syrian regime to resort to constitutional reforms fast, but due to the excessive use of force by the Syrian regime against its people , Turkey demanded Syrian president to step down from power.



المقدمة

لقد شهدت المنطقة العربية منذ اواخر علم ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١ موجة من حركات التغيير الشعبي والتي بدأت في تونس وتلتها في كل من مصر وليبيا واليمن وسوريا وبدرجة اقل في البحرين لاشك ان هذه الحركات والثورات التي انطلقت في هذه البلدان كان وراؤها دوافع سياسية واقتصادية واجتماعية عانت منها هذه البلدان بسبب سيطره القوى والاحزاب الدكتاتورية عليها وسلب اراده شعوبها لعقود من السنين فكان لابد من السعي الجاد لازالة هذه الانظمة واقامة انظمة ديمقراطية منتخبة بصوره حقيقيه من ابناء شعوبها بما يحقق مصالحها واهدافها .

اما هدف هذه الدراسة هو السعي لمعرفة الموقف التركي من التحولات التي حدثت في المنطقة العربية وذلك لما تركيا من علاقات متطوره مع بلدانها وتسعى الى ان يكون لها مكانه مهمه في قيادة المنطقة وبما يحقق مصالحها مستقبلا

اما فرضية الدراسة فتنتطق من نقطة اساسية مفادها ان تركيا لاعب اساسي في منطقة الشرق الاوسط ولها مكانتها الاستراتيجية فية وبالتالي هي تسعى لاستغلال هذه التحولات في المنطقة العربية لنشر نموذجها الاسلامي المعتدل في هذه البلدان وذلك ملاحظناه من خلال الدعم التركي لمطالب الشعوب العربية الساعية للتغيير ودعمها للاحزاب الاسلامية في استلام السلطة في البلدان التي حدثت فيها الثورات ولاسيما في تونس ومصر والاستمرار في مسانده مسلحي المعارضة في سوريا اما مايتعلق بالتحول السياسي في اليمن والانتفاضة البحرينية فأن تركيا لم تتخذ اي مواقف مؤثره ازاء هاتين الدولتين وذلك بسبب علاقاتها المتطوره مع دول مجلس التعاون الخليجي والتي لعبت دورا في تنحي الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عن السلطة وتدخلت لانهاء الانتفاضة البحرينية .

اما منهجية الدراسة فقد استخدام المنهج الوصفي في فهم العلاقة بين تركيا وبين بعض البلدان التي حدثت فيها الثورات وكذلك استخدام المنهج المقارن من خلال اختلاف الموقف التركي بين ثوره واخرى فنراها التزمت الصمت ازاء الاحداث في تونس وكانت اكثر تجاوبا مع الثوره المصرية ومتردده مع الثوره الليبية



والسورية في بداية انطلاقها وكذلك استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل مواقف السياسة التركية ازاء هذه التحولات في المنطة العربية لاسيما في تونس ومصر وليبيا وسوريا

اما هيكلية الدراسة فقد تم تقسيمها كالآتي:

اولا-الموقف التركي من التحولات في تونس

ثانيا- الموقف التركي من التحولات في مصر

ثالثا: الموقف التركي من التحولات في ليبيا

رابعا:الموقف التركي من التحولات في سوريا

اولا- الموقف التركي من الثورة التونسية

لقد انطلقت الثورة التونسية في اواخر عام ٢٠١٠ والتي كان الدافع المباشر لانطلاقها وبداية شرارتها هو احراق الشاب محمد بوعزيزي نفسه على اثر مصادره قوات الشرطة بضاعته مما جعل هذا الشاب يحس بالظلم والاحتقار والقمع مما دفعه ذلك ان يعبر عن سخطه ضد النظام التونسي ادى به الحال ان يضرم الناف في نفسه احتجاجا على ذلك، ان النار التي اشعلت جسد بوعزيزي كانت الشرارة التي اشعلت الثورة ضد نظام زين العابدين بن علي وهزت اركان نظامه واسقطته في ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ (١)

وبقد تعلق الموضوع بالموقف التركي بالتحولات في المنطقة العربية والتي بدأت من تونس اذ ان هذه الثورة جاءت مفاجئة للحكومة التركية اذ راقبت تركيا الاوضاع عن كثب ولم تدعم اي من الطرفين والتزمت الصمت وانتهجت سياسة التريث وتمحورت تصريحات رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان ووزير خارجيته احمد داود اوغلو في الايام الاولى للاحداث بالتأكيد على ضروره تطور الديمقراطية في المنطقة العربية اما الموقف الرسمي الذي اعلنته تركيا فقد كان البيان المقتضب لوزير الخارجية التركي وذلك بعد هروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي اكد فيه استعداد بلاده لدعم الديمقراطية في تونس واعرب عن امله في ان يتم انتقال السلطة في ظل احترام مبادئ الديمقراطية (٢).



ومما لاشك فيه ان هذا الموقف التركي المتحفظ ازاء احداث تونس كان نتيجة عوامل عدة اولها انها ليس شريكا ستراتيجيا في المنطقة بالنسبة لتركيا وثانيهما ان تونس ترتبط اقتصاديا وتاريخيا وثقافيا بشقيعتها الاستعماري السابق فرنسا، ولم يحدث اي تحسن في العلاقات بين البلدين الا عام ٢٠٠٥ اذ وقع البلدان اتفاق التجاره الحره الان هذا الاتفاق لم يؤدي النتائج المرجوه واخر العوامل التي شكلت في عدم اكرثات تركيا للاحداث في تونس ان عدد الاتراك الذين يعيشون في تونس قليل جدا^(٣).

وبعد نجاح الثورة اكد وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو في ندوه صحفية عقدها في ٢١ شباط ٢٠١١ بمقر سفاره تركيا بتونس على مشروعية مطالب الشعب التونسي وتطلعاته الى ارساء ديمقراطية حقيقية واحترام حقوق الانسان معتبرا ان الثورة التونسية مهمة ليس لتونس فقط وانما لبلدان المنطقة كلها وكما اكد حرص بلاده في تعزيز مختلف اشكال التعاون مع تونس ولاسيما في المجالين الاقتصادي والسياحي^(٤).

وكما اكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان خلال زيارته تونس ولقائه بالوزير الاول الباجي قائد السبسي ان بلاده ستعمل على تعزيز العلاقات مع تونس وكذلك العمل على رفع التبادل التجاري بين البلدين وكما اكد خلال الزياره ان تركيا ((تحتزم خيار الشعب التونسي وتعمل على ان تكون لها علاقات طيبة مع تونس في كل المجالات مهما كانت النتائج التي ستفرزها نتائج الانتخابات))^(٥).

اما احمد داود اوغلو فقد اكد خلال لقائه وزير الشؤون الخارجية محمد المولدي الكافي (ان من حق تونس ان تفتخر بكونها البلد الاول في الربيع العربي وان نجاح الثورة التونسية سيشكل نموذجا يحتذى لتجارب اخرى في العالم)^(٦).

وقد زار رئيس الحكومة التونسية حماد الجبالي تركيا والتقى برئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان والرئيس التركي عبدالله غول وجميل تشي تشاك رئيس المجلس الوطني التركي وتم التوقيع خلال هذه الزياره على المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي بإشراف رئيسي حكومة البلدين ينعقد مرة في السنة بالتناوب بين تونس وتركيا. وستكون من أولى مهام هذا المجلس الذي يتم تشكيله لأول



مرة في بلد أفريقي أو من بلدان المغرب العربي، تعميق التشاور السياسي ودعم التعاون بين البلدين في مختلف القطاعات. كما توجت الزيارة بتوقيع اتفاقية ثنائية في المجالين التربوي والثقافي وقد اتخذت زيارة الجبالي طابعا اقتصاديا بامتياز حيث التقى ممثلي رجال الأعمال وأوساط الأعمال التركية وألقى كلمة أمام الجمعية العامة لاتحاد الغرف الاقتصادية التركية وعبر الجبالي من ناحيته عن أهمية إحداث المجلس الأعلى للتعاون الثنائي وقال: إنه «سيدشن عهدا جديدا في العلاقات الثنائية التي تستمد جذورها من التاريخ المشترك بين البلدين». ويذهب الجبالي إلى أكثر من التعاون بين تونس وتركيا ويرى أن التعاون بينهما سيكون بداية لقطب حضاري يضيف توازنا أكثر على العلاقات الدولية بحكم روابط تركيا مع روسيا وأوروبا وأميركا وكذلك منطقة البلقان هذا من ناحية، وللعلاقات المميزة لتونس مع بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية. ولم ينس الجبالي الإشارة إلى تحسن الجوانب الأمنية في تونس وحرص الحكومة على تجاوز مجموعة من التحديات والصعوبات خلال المرحلة الانتقالية^(٧).

ولتعزيز اواصر العلاقات التركية التونسية زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان تونس والتقى بالرئيس المنصف المرزوقي و أعلن رئيس الوزراء التركي أن زيارته التي يؤديها إلى تونس تعد الثانية بعد الثورة وأنها مكنته من معاينة التغييرات الكبيرة والنوعية الحاصلة مؤكدا ثقته في مضي تونس قدما بخطى ثابتة في طريق إرساء الحريات وتكريس قيم العدالة وضمان كل مقومات الكرامة ملاحظا أن الديمقراطية باتت واضحة المعالم وظاهرة للعيان في تونس وأن ريادتها من شأنها أن تتعزز أكثر فأكثر لتكون مكسبا حقيقيا وثابتا تنتفع به الأجيال القادمة واستعرض السيد اردوغان بالمناسبة التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية من أجل تيسير انسيابية وتحقيق نجاعة علاقات التعاون المتنوعة بين الدولتين من ذلك منح امتيازات اقتصادية و كمركية في إطار تكثيف التبادل التجاري داعيا رجال الأعمال الأتراك إلى التوجه للاستثمار بتونس خاصة في مجالات البناء والمقاولات وكل ما يتصل بالبنية التحتية والسياحة^(٨).



وخلاصة القول ان الحكومة التركية التزمت الصمت ولم تعلن موقفها الابعد انتصار الثورة التونسية وقد اثار هذا الموقف الشارع الاسلامي في تركيا لاسيما ان رئيس الحكومة التركية معروف في كيفية الاستفادة من الاحداث لساخنة لزياده رصيده الانتخابي وشعبيته داخل تركيا .

ثانيا- الموقف التركي من التحولات في مصر

قبل دراسة الموقف التركي من الثورة المصرية لابد لنا من معرفة اسباب انطلاقتها

١- اسباب الثورة المصرية

شكلت التحولات التي حدثت في تونس وانتهاء حكم زين العابدين بن علي دافعا قويا لتوجه الشباب المصري لاحداث تغيير في نظام الحكم وانهاؤه مما لاشك فيه ان هناك اسباب مباشرة وغير مباشرة كانت وراء الاحتجاجات المصرية ضد نظام الرئيس حسني مبارك وانهاؤه حكمه وابرز هذه الاسباب :

أ- قانون الطوارئ قانون رقم ١٦٢ لعام ١٩٥٨ المعمول به منذ سنة ١٩٦٧، باستثناء فترة انقطاع لمدة ١٨ شهرا في أوائل الثمانينات. بموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة وقيد القانون بشدة اي نشاط سياسي غير حكومي مثل تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص بها، وحظر رسميا أي تبرعات مالية غير مسجلة. وبموجب هذا القانون فقد احتجز حوالي ١٧,٠٠٠ شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين كأعلى تقدير بـ ٣٠,٠٠٠ بموجب قانون الطوارئ 'فإن للحكومة الحق أن تحجز أي شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون سبب واضح، أيضاً بمقتضى هذا القانون لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه و تستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة. وتعمل الحكومة علي بقاء قانون الطوارئ بحجة الأمن القومي وتستمر الحكومة في ادعائها بأنه بدون قانون الطوارئ فإن جماعات المعارضة كالإخوان المسلمين يمكن أن يصلوا إلى السلطة في مصر . مؤيدوا الديمقراطية في



مصر يقولون إن هذا يتعارض مع مبادئ وأسس الديمقراطية، والتي تشمل حق المواطنين في محاكمة عادلة وحقهم في التصويت لصالح أي مرشح أو الطرف الذي يروونه مناسباً لخدمة بلدهم^(٩).

ب- رئاسة حسني مبارك: حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك مصر منذ عام ١٩٨١ وقد تعرضت حكومته لانتقادات في وسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية محلية ونال بدعمه إسرائيل مساندة من الغرب، وبالتالي استمرار المساعدات السنوية الضخمة من الولايات المتحدة واشتهرت حكومته بحملاتها على المتشددین الإسلاميين، ونتيجة لذلك فقد صمتت الولايات المتحدة في ردودها الأولية لانتهاكات حسني مبارك. فقد كان من النادر أن تذكر الصحافة الأمريكية في عناوين أخبارها الرئيسية ما يجري من حالات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في البلد. و قد كان لحكم مبارك الأثر الكبير في التدهور الإقتصادي و الإجتماعي علي المصريين، هذا بالإضافة إلي التراجع الملحوظ في مستوى التعليم و إرتفاع معدلات البطالة، هذا بالإضافة إلي انه قد انتشرت الجرائم في البلاد.

ج- الفساد وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية : خلال حكمه إزداد الفساد السياسي في إدارة مبارك لوزارة الداخلية بشكل كبير، بسبب إزدیاد النفوذ على النظام المؤسسي الذي هو ضروري لتأمين الرئاسة لفترة طويلة. وقد أدى هذا الفساد إلى سجن شخصيات سياسية وناشطين شباب بدون محاكمة، ووجود مراكز احتجاز خفية غير موثقة وغير قانونية، وكان يمكن لأي فرد أو ضابط أن ينتهك خصوصية أي مواطن في منطقتة بإعتقاله دون شرط بسبب قانون الطوارئ^(١٠).

د- زيادة عدد السكان وزيادة معدلات الفقر

هـ- تصدير الغاز المصري لإسرائيل: منذ عام ٢٠٠٤ أبرمت أربعة عقود تقوم بموجبها مصر بتصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل، ويمتد العمل بهذه العقود حتى عام ٢٠٣٠.



ولقد تسببت هذه العقود في أزمات سياسية كبيرة للحكومة المصرية بسبب معارضة خبراء بترول وسفراء سابقين حيث أن التصدير يبدأ في حالة وجود فائض وهو مالم يتوفر في مصر.

واعتبر هؤلاء تلك العقود إهداراً للمال العام ومجاملة لإسرائيل^(١١).

اما الأسباب المباشرة : اما ابرز الاسباب المباشرة لانطلاق الثوره فيمكن ايجازها بالآتي^(١٢) :

أ - انتخابات مجلس الشعب :أجريت انتخابات مجلس الشعب في نهاية عام ٢٠١٠ اي قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات وحصل الحزب الوطني الحاكم على ٩٥% من مقاعد المجلس ,أي أن المجلس خلا من أي معارضة تذكر؛ مما أصاب المواطنين بالإحباط .وتم وصف تلك الانتخابات بالمزورة نظراً لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري لاسيما ان هذه الانتخابات جرت بعيدا عن الاشراف القضائي .

ب - قيام الثورة الشعبية التونسية: مما لا شك فيه كان لاندلاع الثورة في تونس وانتهاء حكم بن علي من الدوافع الرئيسية لانطلاق شرارة الاحتجاجات ضد النظام المصري .

٢- تركيا والثورة المصرية ٢٠١١

وبقدر تعلق الموضوع بتركيا فأنها تُعد مصر، بما تحوزه من وضعية جيوسياسية وجيوثقافية وجيواقتصادية، بالنسبة لها بوابتها الرئيسية لكل من الشرق الأوسط والقارة الإفريقية .وقد بذلت الخارجية التركية جهوداً عديدة في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك من أجل توطيد العلاقات بين البلدين وتعزيزها في مجالات عديدة بُغية إقامة تحالف إستراتيجي قوي في المنطقة، بيد أن طبيعة العلاقات المصرية-الأميركية وارتباطها بالمصلحة الإسرائيلية كانت تقف دائماً عائقاً أمام تطوير العلاقات التركية-المصرية .

اما بالنسبة للموقف التركي من الثورة المصرية فقد كان مبنيا على استراتيجية ثابتة وواضحة لا تضارب فيها ولا تباين، ولقد اتخذت تركيا موقفاً موحداً



وثابتا لم يتغير البتة أثناء جميع مراحل الثورة في مصر، ولقد كان هذا الموقف مبنيا على تلك الأسس والاستراتيجية التي وضعتها تركيا لنفسها والمعتمدة على تحقيق التعاون والتضامن وتوطيد علاقات الإخاء والصداقة مع مصر والدول العربية، فمع كل تطور من تطورات الثورة وجدنا تصريحا لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، مما يعكس اهتمام تركيا البالغ بهذه الثورة، ففي بداية الثورة دعا أردوغان في خطابه إلى الاستجابة السريعة لمطالب الشعب والعمل على توفير المناخ الديمقراطي الذي يضمن حرية الرأي والتعبير، ومع ارتفاع سقف مطالب الثورة إلى المطالبة بتنحي الرئيس المصري، خرج رجب طيب أردوغان بتصريح وكأنه يوجه خطاب إلى الرئيس السابق حسني مبارك قال فيه (إن الدنيا فانية والكفن بلا جيوب، فلن يأخذ حي شيئا من تراث الدنيا) ودعا مجددا إلى الاستماع إلى مطالب الشعب بسرعة وعلى الفور قامت الخارجية المصرية بحساسيتها المتوارثة تجاه تركيا بتقديم اعتراض إلى الخارجية التركية مطالبة بعدم التدخل في الأمور والشئون الداخلية، ورغم أن هذا التصريح أو ما يشابهه قد صدر من أمريكا وأغلب الدول الأوروبية لم تتخذ بشأنهم هذا الإجراء، وهنا نسأل إن كانت الخارجية المصرية تعتبر أن هذا تدخلا في الشئون الداخلية فلماذا لم تقدم نفس الاعتراض إلى كل الدول التي أدلي مسئولوها بهذا بمثل هذا التصريح وعقب هذا الأمر خرج أردوغان بتصريح له محذرا من التدخل الأجنبي في الشؤون المصرية والتونسية الليبية مستخدما مقولة ((محمد فريد)) "إن مصر للمصريين" مضيفا عليها قوله "إن تونس للتونسين وليبيا لليبيين وذلك ليوضح بصراحة أنه لا يريد التدخل في شؤون مصر ويرفض أن تتدخل أي دولة أخرى في شؤنها، ومؤكدا مرة أخرى على الصداقة والإخوة بين البلدين)^(١٣).

وعقب تولي الجيش أمور مصر بعد تنحي الرئيس حسني مبارك قال أردوغان في الخطاب الذي ألقاه في سقاريا في شباط ٢٠١١ إذ قال ((يجب عمل انتخابات حرة وعادلة على الفور للحيلولة دون حدوث أزمة واضطراب ناتجة عن التحريصات الخارجية، وتأسيس الديمقراطية الدستورية، فقد دعونا إلى حل أزمة مصر الاقتصادية، وإلى عقد اجتماع دولي كي يضع كل منا إسهاماته لمساعدة



مصر على تخطي هذه الأزمة، وإذا كانت المشكلة في الطعام والعلاج واللباس يمكننا أن نشرك الهلال الأحمر التركي ونكلفه بتوفير تلك الاحتياجات ونمد لهم يد العون، فإننا لم ننظر إلى مطالب الشعب المصري باستعلاء ولم نقل كما قال بعضهم " أنهم لا يستحقون الديمقراطية أو أنهم ليسوا جاهزين لها فقد ثار هذا الشعب وطالب بالديموقراطية باعتبارها حقه الطبيعي، فلأن بالصمت من كانوا بالأمس يقولون إن الديمقراطية أمر كثير على الشعب المصري، فهؤلاء عندما توافق الديمقراطية مصالحهم يقولون " إن الديمقراطية حق من حقوق الإنسان " وعندما تعارض مصالحهم يصمتوا ويتغاضوا عنها، فألام وهموم المصريين والتونسين هي الآمنا وهمومنا، فنظرنا إلى الأحداث الكائنة في المنطقة وطالبنا الاستماع إلى صوت الشعب، فقد خرجنا وتحدثنا بدافع الأخوة، وإننا كشعب أقر بسيادة القانون قدمنا بعض النصائح الأخوية إلى مصر، ولم ننظر إلى الأحداث الكائنة في مصر من منظور المصالح الشخصية، فقد راعينا لهم حق الجوار، فإننا نعيش مع الشعب المصري أفراحه وأتراحه ، وإننا سنتخذ الخطوات اللازمة من أجل مصر، وإن مصر ستخرج من هذه الفترة أقوى وأعظم، فيوجد بيننا وبينهم علاقة أخوة، وإننا سنستمر في دعم الاستقرار والأمن الداخلي في مصر، وأنا من هنا أرسل سلامي وسلام شعبي من نهر سقاريا إلى نهر النيل وإلى القاهرة))^(١٤) .

وكانت زيارة الرئيس التركي عبد الله غول إلى مصر قد تركت بصمتها على خط هذه العلاقات بين البلدين؛ إذ كان أول رئيس يزور مصر بعد التغيير ويلتقي مع قادة المجلس العسكري، ويجتمع بقيادة الثورة، وزعماء الأطياف الفكرية المختلفة في مصر بمن فيهم جماعة الإخوان المسلمين^(١٥) .

وحملت زيارة رئيس الوزراء التركي اردوغان إلى مصر دلالة رمزية أيضاً؛ إذ إنها الزيارة الخارجية الأولى التي يقوم بها اردوغان بعد فوزه في انتخابات حزيران ٢٠١١ والتي تخالف العرف الدبلوماسي التركي بأن تكون أولى زيارات رئيس الوزراء إلى قبرص التركية أولاً، ثم إلى أدربيجان الشقيقة التركية؛ ومن ثمّ فهذه الزيارة تستبطن رسائل ودلالات عديدة في سياق تحولات وتوجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط عامة وتجاه مصر وإسرائيل خاصة^(١٦) .



والوقوف على هذه الزيارة، أهدافها ومراميها المتوسطة وبعيدة المدى؛ فإن من الفائدة هنا التذكير بما كتبه وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي وهو الكتاب المعروف بأنه دستور السياسة الخارجية التركية الجديدة؛ إذ يقول: "لأن تركيا هي الوريث التاريخي لآخر كيان جامع، جيوسياسياً وجيوثقافياً وجيواقتصادياً في المنطقة؛ فعلينا اعتماد مقارنة إستراتيجية تمكّنها من تجاوز التمزق الجيوسياسي والجيوثقافي والجيواقتصادي، وتمكنها من الإحاطة بالمنطقة بوصفها كلاً متكاملًا. كما يجب عليها تطبيق هذه المقاربة على مراحل ومرونة تكتيكية كافية. ومثل هذه المقاربة لن تساهم في زيادة تأثير تركيا في المنطقة فحسب، بل ستمكّن تركيا أيضًا من الاضطلاع بدور لا يمكن إغفاله في التوازنات الدولية والتوازنات الإقليمية^(١٧) .

ويمكن تحديد أبرز الأهداف الإستراتيجية من زيارة أردوغان لمصر في النقاط

التالية:

١ - تصدير " الخبرة التركية"

تحاول القيادة السياسية التركية الاستفادة من الجاذبية التي يحظى بها "النموذج التركي" في العالم العربي، وهو النموذج الذي روجت له وسائل الإعلام الغربية والعربية بقوة في الأعوام الأخيرة باعتباره تيارًا ثالثًا استطاع إحداث توازن بين العلمانية والإسلام^(١٨) .

٢ - تعزيز النفوذ التركي في المنطقة أمام إسرائيل وإيران^(١٩) .

٣ - تعزيز التعاون الاقتصادي مع مصر .

تبذل تركيا جهودًا حثيثة في اتجاه إنجاح التغييرات العربية، وظهر وجوه سياسية واقتصادية جديدة تفتح آفاقًا أرحب في مجالات التعاون بينها وبين دول المنطقة؛ ومن ثم كان العامل الاقتصادي مدخلًا أساسيًا في هذه المرحلة من أجل تعزيز التعاون مع مصر ما بعد الثورة في مرحلة إعادة البناء الاقتصادي، وتفعيل مشروعات ضخمة لتحقيق النهضة الاقتصادية لكل من تركيا والعالم العربي.

وعليه فقد اصطحب أردوغان خلال زيارته إلى مصر ستة من وزرائه وعدداً كبيراً من المسؤولين والمستشارين السياسيين وأكثر من ٢٥٠ رجل أعمال ومستثمر



تركي؛ ما أضفى على الزيارة طابع الزيارة الاقتصادية في المقام الأول؛ حيث تم عقد عشر اتفاقيات للتعاون بين البلدين في مجالات الصناعة والتجارة والتعليم. كما تم الإعلان عن رفع حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا من ٣٠٥ مليار دولار هذا العام إلى ٥ مليارات عام ٢٠١٤ لتصبح ١٠ مليارات عام ٢٠١٥ (٢٠).

هنا يمكن القول إلى أن العامل الاقتصادي يمثل محوراً أساسياً في سياسة تركيا الخارجية؛ فمع توجه تركيا نحو المزيد من العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول العالم العربي خلال السنوات الخمس الأخيرة تدفقت رؤوس الأموال التركية نحو العديد من الدول العربية والإسلامية ولاسيما سوريا واليمن وليبيا ومصر والسودان. وباندلاع الثورات العربية، ووقوف تركيا إلى جانب هذه الثورات ضد أنظمتها التقليدية فقدت تركيا الكثير من استثماراتها، وتعرض رجال الأعمال والمستثمرون لنكبات واضحة جرّاء ووقوفهم إلى جانب سياسة تركيا نحو الانفتاح على العالم العربي. وعليه يمكن القول ان هذه الزيارة تسعى الى زيادة النفوذ الاقتصادي التركي في دول مابعد التغيير .

٣- تركيا والانتخابات المصرية عام ٢٠١٢

ورحبت تركيا بشكل كبير بفوز محمد مرسي، وجلوس السفير التركي بمفرده إلى جانب أسرة الرئيس المصري أثناء إلقاء خطابه في جامعة القاهرة، ثم حضور محمد مرسي المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية في العاصمة التركية في ايلول ٢٠١٢ وقد انعكس ذلك أيضاً في توقيع فرعي الحزبين الحاكمين في الإسكندرية وإسطنبول لبرتوكول تعاون مشترك، وقيام تركيا، سواء من خلال صيغ رسمية أو غير رسمية بدعوة أعضاء حركة الإخوان المصريين لزيارة تركيا؛ للاستفادة من التجربة التي قدمها حزب العدالة والتنمية. هذا ناهيك عن الترحيب التركي بقيام الرئيس محمد مرسي بإقالة المشير حسين طنطاوي والفريق سامي عنان.

ارتبط التحيز التركي لحركة الإخوان بما تقدمه من "روح أيديولوجية" مشابهة، وباعتبار أنها تقدم دليلاً على شعبية الإسلام السياسي في المنطقة، والتي ترتبط بطبيعة الإستراتيجية التركية لتوثيق العلاقات مع الدول العربية على أساس الرابطة



الدينية لا القومية، التي تثير ريبة العرب من توجهات تركيا الخارجية، والشكوك في طبيعة رغبتها في إعادة الخلافة العثمانية، وإن كان ذلك على نحو أكثر عصرية، من خلال دعم تيارات الإسلام السياسي والأحزاب ذات التوجهات الدينية للوصول إلى الحكم، ونسج علاقات معها تجعل مركز تفاعلات الإقليم تركيا، وليس أيًا من هذه الدول^(٢١).

وفي تشرين الثاني ٢٠١٢، زار رجب طيب اردوغان القاهرة، وأعلنت رئاسة الجمهورية عقد عدد من الاتفاقيات الثنائية بين مصر وتركيا وصل عددهم إلى ٢٧ اتفاقية وفي زيارة غول الرسمية، في شباط ٢٠١٣ تم الاتفاق على توسيع التبادل التجاري بين مصر وتركيا وزيادة حجم الاستثمارات التركية وشهدت هذه الفترة تقارب كبير في العلاقات، وتوطدت مزيد من العلاقات في ايار من ٢٠١٣ خلال زيارة الدكتور هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء المصري، كما عزز التعاون العسكري خلال زيارة الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع الى تركيا^(٢٢).

لقد سعت تركيا خلال رئاسة محمد مرسي على بناء علاقات متطورة مع مصر في كافة المجالات سواء السياسية الاقتصادية والامنية اذ انها كانت ترى ان نجاح هذا النموذج يعني نجاح رؤاها في ان الاسلام السياسي يستطيع ان يقود السلطة في الدول العربية التي حدث فيها التغيير.

٤- الموقف التركي من احداث ٣٠ حزيران ٢٠١٣ في مصر

نظرا لأن ما حدث في ٣٠ حزيران ٢٠١٣ وتوابعه قد أحدث تغييرا سياسيا جذريا في مصر اذ تمت الاطاحة حكم الإخوان بعد عام واحد فقط قضاه الرئيس مرسي في سدة السلطة و تمحورت التصريحات الرسمية لكل من الرئيس التركي، عبد الله جول، ورئيس الوزراء، رجب طيب اردوغان، ووزير الخارجية، أحمد داود أوغلو، تجاه أحداث ٣٠ حزيران وتوابعها حول عدة نقاط، من أبرزها: تأكيد أن عملية عزل مرسي عن السلطة هي انقلاب عسكري على الديمقراطية، وهو أمر مرفوض، ولا يعبر عن الإرادة الشعبية المصرية، اذ إن الرئيس المنتخب لا يتم إبعاده إلا من خلال صناديق الانتخاب. وبذلك، تبني النظام التركي موقف جماعة الإخوان



المسلمين، وبعض القوى والأحزاب الإسلامية المتعاطفة معها، وهو ما يعني تجاهل حقيقة الحشود الشعبية الضخمة التي خرجت في ٣٠ يونيو مطالبة برحيل الرئيس كما طالب المسؤولون الأتراك بضرورة العودة إلى الديمقراطية^(٢٣).

وعلى إثر قيام أجهزة الأمن المصرية بفض اعتصامي رابعة والنهضة في ١٤ اب ٢٠١٣، صعدت تركيا من حملتها ضد السلطات المصرية، حيث رأى كبار المسؤولين الأتراك أن ما حدث بمثابة "مجزرة"، ويمثل "عارا على العروبة والإسلام". ولم يكتفوا بذلك، بل انخرطوا في حملة واسعة من التحريض العلني ضد السلطات المصرية على المستوى الدولي، حيث دعا أردوغان مجلس الأمن إلى ضرورة الانعقاد بشكل عاجل لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف ما رآه حملة من العنف والقتل تستهدف جماعة الإخوان المسلمين في مصر. كما انتقد مواقف الدول الغربية بسبب تراخيها في التعامل الحاسم مع الأزمة المصرية من وجهة نظره، وهو أمر يتناقض، حسب تصوره، مع شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان التي ترفعها هذه الدول. وقد صب هذا المسلك التركي في اتجاه تدويل الأزمة المصرية، خاصة في ظل تبني أطراف دولية أخرى النهج نفسه، إلى جانب هذا الموقف الرسمي، فقد شهدت تركيا بعض التظاهرات والوقفات الاحتجاجية المتفرقة التي نظمتها بعض الجمعيات والمؤسسات الوقفية والإغاثية التركية، وذلك للإعلان عن رفض إطاحة الرئيس مرسي، من خلال انقلاب عسكري^(٢٤).

وجاء رد الفعل المصري على الموقف التركي حادا وسريعا. فعلى المستوى الرسمي، صدرت تصريحات وبيانات شديدة اللهجة عن مؤسسة الرئاسة، ومجلس الوزراء، ووزارة الخارجية، وغيرها من الجهات الرسمية، أكدت بوضوح شديدة رفض وإدانة وشجب الموقف التركي، حيث إنه يمثل تدخلا سافرا وغير مقبول في شئون مصر الداخلية، ويرمي إلى زرع الفتنة، وشق وحدة الصف المصري ولم تكتمف السلطات المصرية بالتصريحات والبيانات، بل اتخذت خطوات عملية للإعراب عن مدي الاستياء من الموقف التركي، حيث استدعت السفير المصري من أنقرة للنشاور، وفعلت تركيا الشيء نفسه، الأمر الذي كشف عن مدي التوتر في العلاقة بين الدولتين، لاسيما وأن السلطات المصرية أكدت عزمها على اتخاذ خطوات



تصعيدية، في حال استمر النظام التركي في ممارسة النهج العدائي نفسه تجاه مصر. ورغم أن تركيا أعادت سفيرها إلى القاهرة في أوائل ايلول ٢٠١٣، فإن السلطات المصرية لم تتخذ خطوة مماثلة، بل علقت عودة السفير المصري إلى تركيا على شرط واضح، وهو توقف المسؤولين الأتراك عن التدخل في الشؤون الداخلية لمصر. كما قامت السلطات المصرية بإلغاء التدريب البحري المشترك مع تركيا، والذي يحمل اسم "بحر الصداقة"، وكان مقررا عقده خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٨ تشرين الاول ٢٠١٣ في تركيا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ألغت وزارة الري المصرية سفر وفد من مهندسيها لتركيا^(٢٥)

لاشك ان الموقف التركي الراض لثوره ٣٠ حزيران في مصرله دوافع يمكن اجمالها:

- ١- خشية اعضاء حزب العدالة والتنمية عوده تدخل الجيش في الحياه السياسية وعوده زمن الانقلابات العسكرية في تركيا
- ٢- كما أن فشل تجربة الإخوان في حكم مصر سوف يلقي بظلال سلبية على فرص وإمكانات نجاح الإخوان في أية دولة عربية أخرى، وهو أمر له مردوده السلبي على النموذج التركي الذي يروج له قادة حزب العدالة والتنمية
- ٣- إن إقصاء الرئيس مرسي عن السلطة في مصر قد أحبط طموحات زعماء حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا في القيام بدور قيادي في الشرق الأوسط عبر مرتكزات عديدة، أهمها تولي قوى وأحزاب إسلامية مقاليد السلطة في دول عربية مثل مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا، وغيرها.

ثالثا: الموقف التركي من التحولات في ليبيا

شكّل العقد الاول من الالفية الثالثة أوّل خروج حقيقي للسياسة الخارجية التركية عن الدائرة الغربية (الأطلسية والأوروبية) خاصة بعد احتلال العراق وظهور معضلة أمنية بالنسبة إلى تركيا على حدودها الجنوبية. من هنا بدأت العدسة الجيوستراتيجية التركية تركّز على الدائرة الشرق أوسطية كدائرة فاعلة في سياساتها



متعددة الأبعاد . واستطاعت تركيا تحقيق قفزات نوعية على مستوى تطوّر العلاقات بينها وبين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة فيما يتعلّق بمستوى التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع هذه الدول، التي وجد فيها الدور التركي ترحيباً وقبولاً شعبياً لاعتبارات ثقافية عديدة.

وانعكس التوجّه التركي على العلاقات مع ليبيا، فقد وصل مستوى التبادل التجاري بينهما عام ٢٠١٠ الى ٩,٨ مليار دولار، وأعلنت ليبيا أنها ستقدّم استثمارات بقيمة ١٠٠ مليار دولار للشركات التركية حتى عام ٢٠١٣ ، وأعلنت عن استثمارات في قطاع التشييد وصلت قيمتها الى ١٥ مليار دولار تمّ منحها للشركات التركية في هذا المجال .ومنذ عام ٢٠١٠ دخل حيز التنفيذ ١٦٠ مشروعاً استثمارياً تركيا في ليبيا .

أما على المستوى السياسي، فقد ارتبطت تركيا مع القذافي بعلاقات يمكن وصفها بالتاريخية، ومن محطاتها الهامة وقوف العقيد القذافي إلى جانب تركيا أثناء التّدخل العسكري في قبرص عام ١٩٧٤ ، وتعزيز العلاقات الليبية التركية بشكل كبير في عهد حزب العدالة والتنمية، مع دعوة ليبيا لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كضيف مشارك في القمة العربية في سرت ٢٠١٠، وقد عمل العقيد القذافي على استثمار رمزية وجود أردوغان للدعاية لسياسته ثلاثية الأبعاد) العربي، الأفريقي، الإسلامي. (٢٦)

حرصت تركيا، في الأسابيع الأولى من عمر الثورة الليبية، على عدم إصدار أيّ موقف رسمي يحدّد خياراتها تجاه أحد الطرفين، فقد انتهجت في تعاطيها مع الأزمة الليبية مبدأ "عدم إنتاج ردّ فعل". ورغم وجود رأي عام من جمهور حزب العدالة والتنمية يساند حركة ١٧ شباط ٢٠١١ إلا أنّ ذلك لم يجعل حكومة حزب العدالة والتنمية تتوافق مع الحملة السياسية والإعلامية ضدّ نظام القذافي خاصة بعد المجازر التي تم ارتكابها بحقّ الشعب الليبي انطلاقاً من ذلك، ونتيجة لتعاظم الفاعلية التركية في شمال أفريقيا على حساب الدول التقليدية كفرنسا، فسرت تركيا السعي لاستصدار تدخّل عسكري للناتو على أنه فرصة للدول الكبرى وخاصة فرنسا لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال أفريقيا .وهو ما يهدّد المصالح التركية والدور



التركي في هذه المنطقة ولاسيما في ليبيا، خاصة بعد أن دأبت فرنسا على أن تكون الركيزة الأساسية لمعارضة أيّ تقدم حاصل في المساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويمكن الدلالة على ذلك من خلال تصريحات سابقة لوزير الخارجية التركي أحمد داود أواخر العام الماضي عندما قال "نحن العثمانيون الجدد" في إشارة إلى تنامي الدور التركي في شمال أفريقيا على حساب الدول الكبرى. وفي لهجة ساد فيها نزوع إلى التحديّ قال داود أوغلو في ٢٤/١١/٢٠١٠م القد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي كلّما رفع رأسه في أفريقيا، سفارة تركية عليها العلم التركي. "وتدرك حكومة العدالة والتنمية أنّ موقفها من تطوّرات الأحداث في ليبيا سيؤدّي إلى ردّ فعل سلبي في أوساط الشعب المساند بدرجة كبيرة لثورة ١٧ شباط، خاصة وأنّ أردوغان اتّخذ موقفاً متقدماً خلال الثورة المصرية وكان من الشخصيات السبّاقة الدّاعية إلى تنحي مبارك، انطلاقاً من حجم التأييد الشعبي للثورة في تركيا. (٢٧)

في المحصلة، إن براغماتية الموقف التركي ناتجة عن واقعية السياسة الخارجية التركية التي تسعى شأنها شأن الدول الغربية إلى الموازنة بين حسابات الربح والخسارة في مصالحها القومية قبل إنتاج أيّ موقف تدخّلي في ليبيا ولا شك أن موقف الحكومة التركية الحالي من العقيد القذافي والثورة في ليبيا قد ألحق ضرراً بصورة تركيا عند العرب وذلك بعد أن حققت تقدماً في عهد أردوغان نفسه.

مع بداية الثورة الليبية، عارض القادة الأتراك أي تدخل عسكري دولي ضد ليبيا، ثم قام رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بعرض وساطة لدى العقيد معمر القذافي كي يوافق على وقف إطلاق النار. وعزّ ذلك بعض المتابعين للشأن التركي إلى حرص الطرف التركي على حماية مصالحه في ليبيا، حيث كان يوجد حوالي ٢٠ ألف تركي من العمال والفنيين الأتراك، إلى جانب وجود أكثر من ٢٠٠ شركة تركية، لكن المسؤولين الأتراك يرفضون الرأي القائل إنهم يقدمون المصالح التركية على المبادئ في موقفهم من موجة الثورات العربية، مع أن مواقفهم عرفت اختلاطاً بين جملة من المصالح والمبادئ ويبدو أن الموقف التركي - الذي اتسم بالحنز الشديد مع بداية الثورة الليبية - مبني على حسابات متداخلة، إذ لا تريد الحكومة



التركية أن تظهر كقوة مشاركة في التدخل العسكري الخارجي ضد ليبيا، لكونه يخالف المحددات والمبادئ التي وضعتها لسياستها الخارجية حيال الثورات العربية، وكان عليها أيضاً أن تدخل في منافسة مع الموقف الفرنسي المتحمس للتدخل الخارجي، والمبني على حسابات نفوذ فرنسا ومصالحها في منطقة جنوب المتوسط، لذلك كان الموقف التركي حازماً حول التدخل العسكري لحلف الناتو، فرفض رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في البداية أي دور لحلف شمال الأطلسي^(٢٨). ومع تأزم الوضع خرجت أصوات في تركيا تطالب بالإسراع في إجلاء الرعايا الأتراك من ليبيا، بوصفه أولوية في السياسة الخارجية التركية، ثم طالب بعض الساسة الأتراك بأردوغان باتخاذ موقف حازم من القذافي، لكن أردوغان اكتفى بمطالبة القذافي بالتجاوب مع مطالب الشعب وعدم استخدام العنف، واعتبر أن مواقف تركيا تحدها المصالح الوطنية لتركيا قبل أي شيء آخر، الأمر الذي جعل تركيا تبدو وكأنها تقف بين طرفي المواقف المبدئية والمصالح التركية، لكن أردوغان نفسه عاد ووافق على تدخل الناتو تحت تأثير الضغوط الغربية، واشترط عدم مشاركة تركيا في العمليات العسكرية، بل في العمليات الإنسانية، أي يمكن القول إنه وافق على مشاركة خلفية لتركيا في الوضع الليبي. وطرحت تركيا وساطة أخذت في الاعتبار كل مكونات المجتمع الليبي، بما فيها القذافي وأفراد عائلته، ودعت إلى انتخابات نيابية ورئاسية، لكنها لم تلق قبول الأطراف الليبية، ولم تأخذ نصيبها من الاهتمام الدولي، بل إن الضغوط الغربية ازدادت على أردوغان وحكومته، الأمر الذي جعله يغير الموقف التركي حيال الأزمة في ليبيا، حيث بدأت الحكومة التركية بالاتصال مع أعضاء في المجلس الوطني الانتقالي الليبي، من دون أن يؤدي ذلك إلى قطع الاتصالات مع القذافي^(٢٩).

ثم تطور الموقف التركي حيال ليبيا حين دعا المسؤولون الأتراك القذافي إلى التنحي، ووجهوا دعوة إلى رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل لزيارة أنقرة، واستقبله كل من رئيس الجمهورية التركية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية، ومع سقوط نظام القذافي زار وزير الخارجية التركي أحمد داود



اوغلو وتبعها زياره رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الى ليبيا والتقى بالمسؤوليين فيها واكد على ضروره دعم ليبيا لتحقيق ما يصبو اليه شعبها^(٣٠) مما لاشك فيه ان تركيا تخشى على مصالحها في هذه الدوله لاسيما من سيطره الدول الاوربيهه على الاقتصاد الليبي وتضرب مصالحها فيها لاسيما من قبل فرنسا وايطاليا التي لعبت دورا كبيرا في سقوط نظام القذافي وبالتالي يمكن ان تسيطر هاتان الدولتان على المصادر الاقتصادية ولاسيما النفط وكذلك بالامكان ان يلعبوا دورا كبيرا في اعاده اعمار ليبيا التي دمرتها الحرب .

رابعاً: الموقف التركي من الدعوه للتغيير في سوريا

تعتبر العلاقة المميّزة التركية - السورية من أبرز إنجازات حزب العدالة والتنمية الخارجية منذ مجيئه إلى السلطة في العام ٢٠٠٢، فبعد أن كان البلدان على شفير الحرب في العام ١٩٩٨، تطوّرت العلاقات بينهما بعد اتفاق أضنة الموقع في ٢٠ تشرين الاول ١٩٩٨ الذي أنهى ملفّ احتضان سورية لحزب العمال الكردستاني. وقد هيأ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في العام ٢٠٠٢ لمزيد من التقارب مع سورية، فزار الرئيس الأسد تركيا في العا م ٢٠٠٤، وردّ الرئيس أحمد نجات سيزر بزيارة في العام ٢٠٠٥، رغم الاعتراض الأمريكي الشديد من إدارة بوش الابن التي كانت تشدّد الحصار والعزل السياسي والدبلوماسي على سورية^(٣١).

ولقد تطورت العلاقات بين البلدين لاسيما على الصعيد الاقتصادي اذ اقرت السلطات السورية ما يزيد عن ٣٠ مشروع استثماري تركي في سوريا بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧ والتوصل الى انشاء منطقة تجاره حره عام ٢٠٠٦ كما عملت تركيا على الصعيد السياسي على تفعيل مسيرة التسوية السلمية على صعيد الملف السوري من خلال اقامة حوار سوري اسرائيلي في اسطنبول في عام ٢٠٠٨ كما ان العلاقات بين البلدين تطورت في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستثمار والمياه والبنوك، وغيرها. وتمّ تنفيذ العديد من الاتفاقيات في التوقيت المحدد لها تماماً، وهو ما يلفت الانتباه لمدى أهمية الالتزام



بين الطرفين وجدية العلاقة بينهما. كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من قرابة ٧٣٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٠ ما يناهز ٢.٣ مليار دولار في العام ٢٠١٠ مع توقع الطرفين قبل الأزمة السورية أن تبلغ ٥ مليار دولار في وقتٍ قصير وفي العام ٢٠١٠، تمّ التوقيع على اقتراح أنقرة إنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة تضمّ سورية والأردن ولبنان، وتكون مفتوحة أمام انضمام غيرها من الدول على أن يتمّ رفع التأشيرات بين كلّ هذه الدول وتطبيق قوانين موحدة بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري المشترك فيما يشبه التأسيس لبداية نوع من اتحادٍ شرق أوسطي^(٣٢).

وشهدت السياسة الخارجية التركية تحولاً كبيراً وسريعاً عندما مهدّ كلٌّ من عبدالله غول ورجب طيب أردوغان لاعتماد رؤية أحمد داوود أوغلو كان مستشاراً لأردوغان في ذلك الوقت (التي تهدف إلى إعادة تعريف دور تركيا في المنطقة التي صاغها في مفهوم "العمق الاستراتيجي" ومع وضع سياسة" تصفير النزاعات " المنبثقة من هذه الرؤية موضع التنفيذ، حصل انقلابٌ في عددٍ من السياسات التقليدية للجمهورية التركية، وخاصةً فيما يتعلّق بالسياسة الخارجية للبلاد فتحوّلت العلاقة بين تركيا وسورية إلى علاقة استراتيجية، وتمّ حلّ العديد من المشاكل العالقة بين البلدين .

وخلال هذه الفترة، احتلّت سورية أهميةً قصوى في السياسة الخارجية التركية الجديدة لحزب العدالة والتنمية، وقد ساعد ذلك على بلورة الرؤية الاستراتيجية التركية للشرق الأوسط وتنفيذها (المنطقة العربية خصوصاً) ولطبيعة دورها فيه فكانت تركيا حاضرةً في العديد من الملفات الساخنة والمتفجرة المرتبطة بدمشق والتي تمتدّ من لبنان إلى فلسطين وإسرائيل والعراق. كما ساعد انتشار القوة الناعمة التركية، التي كان لها أكبر الأثر في الارتقاء بدور تركيا وموقعها في المنطقة وصعودها الإقليمي، في تطوير علاقاتها ليس مع الأنظمة العربية فقط وإنما مع شعوبها بالأساس، خاصةً عندما تمّ تعزيزها بالدبلوماسية الشعبية وبيانقاد الموقف الإسرائيلي في كثير من المناسبات .



وعندما خرجت المظاهرات ضد النظام السوري قال رجب طيب أردوغان أن "اهتمام تركيا بما يجري في سوريا يختلف عن اهتمامها بما جرى في مصر أو تونس، لأن الوضع بالنسبة لسوريا مختلف تماماً"، حيث تعتبر تركيا أن ما يجري في سوريا مسألة تمسها تماماً، لأن "سوريا دولة مجاورة، وهناك حدود تمتد على مسافة ٨٥٠ كيلومتراً".

وفي نفس السياق يرى بعض المسؤولين الأتراك أن ما يجري في سوريا يرقى إلى مصاف مسألة تركية داخلية، تتطلب تعاملًا مختلفًا. وقد سعت الحكومة التركية منذ بداية الأحداث في سوريا إلى اقتراح معادلة تقول بإنجاز الإصلاح مع المحافظة على الاستقرار، وأن يقود الرئيس السوري بشار الأسد شخصياً الإصلاح في بلاده، وأوفدت رئيس استخباراتها ووزير خارجيتها إلى دمشق، إلى جانب الاتصالات العديدة التي أجراها أردوغان مع الرئيس الأسد^(٣٣).

حاولت الحكومة التركية في هذه المرحلة دفع النظام السوري وقيادته إلى الانفتاح وإجراء الإصلاحات اللازمة لتجاوز المحنة الداخلية، فوجّه القادة الأتراك الكثير من النصائح للرئيس السوري بشار الأسد. وأبدت الحكومة التركية دعمها الكامل واستعدادها لتوفير كلّ السبل والإمكانيات اللازمة لتحقيق الإصلاح المطلوب في أسرع وقت.

كانت وزارة الخارجية التركية أوّل من أبدى تعليقاً رسمياً على تطوّرات الوضع السوري، فأصدرت بياناً في ٢٥/٣/٢٠١١ شدد على "العلاقات الراسخة التي تربط تركيا بسورية" الأمر الذي يدفع أنقرة لأن تولي "أهمية قصوى لرفاه واستقرار سورية الشقيقة والصديقة ولسعادة وأمن الشعب السوري"، وتمثلت أبرز عناصر التعليق فيما يلي^(٣٤).

١ - تعرب عن أساها لما نتج من وفيات أو إصابات في هذه الأحداث، وتعزي الضحايا وتتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

٢ - تؤيد قرارات الرئيس السوري بشار الأسد المرتبطة بضرورة التوصل إلى الفاعلين المتورّطين في هذه الأحداث وتقديمهم إلى العدالة، وإطلاق سراح المعتقلين.



٣- تتمنى تطبيق القرارات التي صدرت على لسان المسؤولين السوريين حول الاستجابة لمطالب الشعب المشروعة واتخاذ خطوات جديدة لقد أسفرت الاوضاع في سوريا الى إعادة تقييم تركيا للوضع عن قراءة جديدة لما يجري في سورية من زاوية النظر التركية

١ - الوضع خطير ويزداد خطورةً مع مرور الوقت في ظلّ استخدام القوّة وارتفاع عدد القتلى من المتظاهرين، والمسألة لم تعد تتعلّق بسورية وحدها.

٢- الخطوات الإصلاحية التي تمّ الإعلان عنها غير كافية ولذلك فإنّ تركيا ستساعد عملياً على طرح الحلول، إن كانت هذه هي المشكلة التي يعاني منها صانع القرار السوري.

٣ - الوقت عاملٌ حاسم في المسألة، ومع ذلك لم يفتّ الوقت بعد لإطلاق إصلاحات وقد عبر الرئيس التركي عبدالله غول عن ذلك صراحة عندما قال ((البعض لا يقبلون نهائياً بالتغيير، هؤلاء ليس لديهم أملٌ في البقاء بتاتاً، آخرون يلعبون لكسب الوقت لكن الوقت سيفوتهم ويتفوق عليهم استمرار المسار على ما هو عليه قد يسقط الأسد بنفس الطريقة التي أطاحت بها انتفاضات شعبية بحكام شموليين في أماكن أخرى في الشرق الأوسط))

في ١٠/٥/٢٠١١، تحدّث رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان للقناة السابعة الإخبارية التركية المقرّبة من حزب العدالة والتنمية، فكذب الرواية الرسمية السورية للمرّة الأولى وقال ((لا يوجد مندسّون ولا عصابات مسلّحة كما تقول دمشق، معلوماتنا بهذا الخصوص مختلفة تماماً. من حقّ قوّة الأمن أن تدافع عن نفسها لكن الذي يواجهها هو شعب غير مسلّح... عدد القتلى تجاوز الألف، ولا نريد أن نعيش مجازر حماة وحلبجة وحمص مرّة أخرى، من الخطأ أن يقتل النظام شعبه)) الرسالة التي أراد اردوغان إرسالها من خلال هذا الموقف التركي الجديد الشّديد الوضوح والتصعيدي، تتمحور حول أربعة عناصر أساسية^(٣٥).

١- الأزمة السورية لم تعد مسألة سورية فقط وإنما أصبحت مسألة داخلية تركية لعوامل كثيرة - وإذا لم تأخذ القيادة السوريّة ذلك بعين الاعتبار، فإنّ تطوّر



الأحداث في داخل سورية وازدياد عمليات القتل سيؤدي إلى انفجار المنطقة برمتها.

٢- لا أحد يصدّق الرواية الرسميّة عن المؤامرات فيما يتعلّق بالأحداث الداخلية، فلا لمزيد من القتل لأنه سيزيد من العمليّات الاحتجاجيّة وستخرج الأمور عن السيطرة بحيث تصبح منتشرةً بشكل لا يمكن من خلاله إعادة عقرب الساعة إلى الوراء.

٣- إذا ما تدخل المجتمع الدولي وانتقلت القضية إلى مجلس الأمن وتوسّعت دائرة مناقشتها في المجالس الدولية، فلن يكون بإمكان تركيا كدولة تحترم القانون ومؤسّساته- إلى جانب موقفها الأخلاقي- أن تقف في مواجهة المجتمع الدولي، خاصّةً إذا استمرت سياسة القتل أو ازدادت وتيرتها.

٤- رغم كلّ الذي جرى، فإنّ إنهاء الأزمة بطريقة سلميّة عبر إدخال إصلاحات عميقة وواسعة النطاق لا يزال ممكناً، لكن الفرصة لا لكن الفرصة لا تتكرّر، ونافذة الوقت المتاح تضيق بسرعة أمام النّظام السوري فيما المطلوب تحقيق تحوّل سلمي ومستقرّ للسلطة .

مما لا شك فيه ان هناك دوافع وراء التحول التركي من الاحداث في سوريا يمكن اجمالها بماياتي: (٣٦)

- ١- عدم تجاوب الرئيس السوري
 - ٢- المخاوف المتعلقة بانهيار النظام والفوضى
 - ٣- المخاوف المتعلقة بازدياد عدد القتلى والتدخل الدولي
 - ٤- الملف الكردي
 - ٥- ضغط الشعبي التركي عامة، أفراد، نخب، مؤسّسات مجتمع مدني، وسائل إعلام .. الخ
 - ٦- ملفّ المهجّرين أو اللاجئين
- غير أن اللافت هو احتضان إسطنبول للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا، ثم احتضانها مؤتمر الجماعات والشخصيات الإسلامية السورية، الأمر الذي أحدث شرخاً في علاقة القيادتين التركية والسورية، وتوقفت نظرة خاطفة



على الإجراءات التركية الأخيرة حيال ما يجري في سوريا وطريقة تعامل النظام السوري مع أزمته، تؤكد أن مسار العلاقات بين دمشق وأنقرة خرج من فترة شهر العسل، وأن حجم المخاطر المحدقة بمستقبل العلاقات بين البلدين كبيرة إلى درجة قد تطيح بكل ما تم تشييده في السنوات الأخيرة. أبرز هذه الإجراءات^(٣٧).

١- مجلس الأمن القومي التركي يناقش لساعات طويلة موضوع الأزمة السورية على ضوء التقرير الذي أعده رئيس جهاز المخابرات التركية هاقان فيدان بعد أكثر من لقاء سري وعلني بالرئيس بشار الأسد.

٢- جرى أكثر من اتصال هاتفي مباشر بين رجب طيب أردوغان والرئيس السوري لتقييم الأحداث في المدن السورية.

٣- تدابير أمنية ولوجستية تركية عاجلة في مناطق الحدود المشتركة وقرار بالاستعداد لموجات نزوح من المدن السورية الشمالية باتجاه الداخل التركي.

٤- تحليلات متلاحقة في الإعلام الغربي حول اتصالات مستمرة بين أنقرة والعواصم الغربية، ورسائل غير مباشرة تنقلها تركيا إلى سوريا باسم هذه البلدان لتحث النظام على عدم إهدار الفرص التي قدمت حتى الآن وعدم التفريط بها.

٥- فتح الأبواب أمام المعارضة السورية بكافة فصائلها وأطيافها لعقد اجتماعات لها في تركيا تحت شعار " لقاء اسطنبول من أجل سوريا " وتوجيه رسائل عبرها إلى القيادة السورية، وهي تعرف مسبقاً أن ذلك يغضب دمشق ويقلقها.

٦- إعلان الثلاثي التركي عبد الله غل ورجب طيب أردوغان وداود أوغلو أن أبواب تركيا ستكون مشرعة أمام السوريين الذين لا يشعرون بالأمان .

وقد تغير الموقف التركي بشكل كبير عندما أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن صبر تركيا " نفذ "ازاء استمرار نظام الرئيس السوري بشار الأسد في قمعه الدموي للمتظاهرين".

وأكد رئيس الوزراء التركي أن بلاده " لا يمكنها ان تبقى تتفرج "على اعمال العنف الجارية في بلد تجمعها به" حدود طولها ٨٥٠ كلم وروابط تاريخية وثقافية وتابع نحن لا نعتبر المشاكل في سوريا مسألة سياسية خارجية بل بل مسألة



داخلية"، مضيفاً "علينا الاستماع الى الاصوات الاتية من هناك، ونحن نستمع اليها ونفعل اللازم (٣٨) .

واستمر التغيير في الموقف التركي تجاه سوريا اذ قامت باستقبال وفد المعارضه السوريه وكذلك اقامو مؤتمرا فيها واستقبال اللاجئين السوريين داخل اراضيها ومما لاشك فيه ان تركيا بدأت تغيير سياستها تجاه سوريا بما يحفظ مصالحها اولا وكذلك تماشيا مع الموقف العربي والاقليمي والدولي الذي يطالب بشار الاسد بالنتحي عن السلطه وانتقال السلطه بشكل سلمي و ترى بان تغيير النظام في سوريا لابد ان يحدث كما حدث في البلدان العربيه الاخرى وعلى الرغم من الموقف التركي المؤيد للمعارضة الان هناك تغير في الدعم التركي لها وذلك بسبب (٣٩) .

١- غياب الحلفاء اللذين يمكن الاعتماد عليهم ودعمهم في الثورة السورية، فالواقع السياسي والعسكري في الثورة مشتت منقسم على نفسه والتحالفات والتوازنات تتغير بحيث اصبح من الصعب على تركيا الاعتماد على هذا الوضع المنقس.

٢- التحالفات الدولية فتركيا لم تكن الوحيدة التي دعمت الثورة السورية فكان الى جانبها قطر وقطر تراجع دورها بتقديم الدور السعودي الذي برز بتدخل عميق في تشكيلات المعارضة السورية، إضافة إلى سقوط حكم الاخوان في مصر فأدى الى تخلخل في صفوف الدول التي تقف الى جانب تركيا في دعمها، اصف الى ان التقارب الايراني الامريكي برعاية روسية وضع تركيا وحيدة في دعمها مما شكل عليها حملاً ثقيلاً.

٣- الضغوط الداخلية فالحرب السياسية التي تخوضها حكومة العدالة والتنمية ضد معارضيها التقليديين كالحزب الجمهوري ومعارضيهما الجدد كجماعة فتح الله كولن جعلت من دعمها للثورة السورية حملاً ثقيلاً يمنعها من المناورة السياسية ونقطة ضعف يستهدفها معارضوها من خلالها .

ولكن على الرغم من التغير التركي في دعم المعارضة الان هذا لايعني انها تؤيد بقاء بشار الاسد في السلطة .



الاستنتاجات:

من خلال دراستنا لموضوع الموقف التركي من التحولات في المنطقه العربيه فقد تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات ابرزها :

١- سيطرة انظمة دكتاتوريه على انظمة الحكم فيها ومحاولة توريث السلطة لابنائها وغياب ابسط مظاهر الديمقراطية فيها

٢- الفساد والبطاله .. فمعظم الدول العربيه تتصدر قوائم البلدان الأكثر فسادا والأقل شفافية في العالم فيجد المواطن نفسه أمام أنظمة تقوده للفقر وتحكمه بالقهر

٣- الموقف التركي من التغيير في تونس لم يكن موقفا موثرا وانما عده شاعنا داخليا الا ان بعد نجاح الثورة ورحيل بن علي حاولت تركيا تطوير علاقاتها مع النظام السياسي الجديد على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية

٤- اما الموقف من الثورة المصرية فقد كان واضحا من قبل تركيا من خلال دعوه الرئيس على التنحي عن السلطة ودعم مطالب الشعب الصري بالديمقراطية ومباركة الثورة من خلال اعلى مستويات السلطة في تركيا وكذلك دعم مصر في اجراء الانتخابات في عام ٢٠١٢ والتي فاز فيها حركة الاخوان المسلمين والتي عدتها تركيا انتصارا لهل ولنموذجها في المنطقة

٥- توتر في العلاقات التركية المصرية بعد عزل الرئيس محمد مرسي والذي عدته تركيا انقلابا على الشرعية وممازاد من تدهور العلاقات فض السلطة المصرية الجديده اعتصام ميدان رابعة العدوية والنهضة بالقوة والذي عدته تركيا انتهاكا لحرية التعبير تنكيلا بجماعة الاخوان المسلمين .

٦- الموقف التركي ابان التغيير في ليبيا كان اكثر ارتبكا ازاء التدخلات الخارجيه في ليبيا اذ رفضت العقوبات و استخدام القوه العسكريه ضدها وحاولت ان تكون وسيطا بين طرفي النزاع ومع سقوط النظام كانت تركيا من اوائل الدول التي اقامت علاقات مع المجلس الانتقالي الليبي حفظا على مصالحها في هذه الدولة لاسيما ان لديها مصالح اقتصادية كبيرة فيها وبالتالي عززت علاقاتها بكافة اشكالها مع النظام الجديد



- ٧- تبنت تركيا مدخلا مزدوجا في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى في بداية الازمة ولكن الموقف التركي تغيير بعد استخدام القوه ضد المتظاهرين وطالبت تركيا نظام بشار الاسد بالتناحي عن السلطه وافساح المجال امام تحقيق الديمقراطية .
- ٨- التركيز التركي علي المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة علي الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا .
- ٩- تركيا تدرك أن الأنظمة سوف تتغير وهي تريد أن تفتح باب للعلاقة مع الأنظمة الجديدة، أي أنها لا تتحرك وفقا لمفهوم علاقتها مع الأنظمة الحاكمة وإنما تفتح خطا للعلاقة مع المعارضة التي ستتولى الحكم في مرحلة ما بعد نجاح التغيير
- ١٠- ترى تركيا أن العلاقة مع الأنظمة الديمقراطية أبقى وأكثر استقرارا منها مع الأنظمة الاستبدادية. فضلا عن ذلك فإن تركيا ترى أيضا أنها يمكن أن تكون نموذجا تحتذيه الدول العربية وهي تعيد بناء نظامها السياسي خاصة فيما يتعلق بالمزج بين الإسلام والديمقراطية وبينه وبين الحداثة السياسية .



المصادر والهوامش

- ١- مجدي كامل، ثورة الياسمين، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠١١، ص ٦٠-٦١
- ٢- موقف تركيا من احداث تونس
www.world.com/trtworld/ar/newsdetail.aspx?haberkodu...beed..
- ٣- المصدر نفسه .
- ٤- اوغلو ثورة تونس حدث في غاية الاهميه
<https://ar-ar.facebook.com/note.php?>
- ٥- اردوغان :تركيا ستعمل على رفع التبادل التجاري مع تونس، صحيفة الوسط التونسية، ١٥ سبتمبر ٢٠١١ .
- ٦- اوغلو تجربة تونس في الانتقال الديمقراطي wap.jawharafm.net > Tunisi e
- ٧- تونس :انشاء مجلس اعلى للتعاون الاستراتيجي مع تركيا ،صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢
- ٨- المصدر نفسه
- ٩- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١١ - ٢٠١٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٩٠
- ١٠- المصدر نفسه، ص ٢٩١
- ١١- المصدر نفسه، ص ٢٩٣
- ١٢- المصدر نفسه ص ٢٩٤-٢٩٥
- ١٣- برهان كور اوغلو، العلاقات التركيـه المصرية بعد الثورة ،مركز الجزيرة للدراسات
www.aljazeera.net
- ١٤- د .حازم سعيد منتصر ، موقف تركيا إزاء الثورة في مصر ،تركيا اليوم،
turkeytoday.net/node/٣٩٢٩
- ١٥- احمد يوسف احمد ونيفين مسعد ،حال الامة العربية ٢٠١١-٢٠١٢ معضلات التغيير وافاقه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٦٠
- ١٦- المصدر نفسه، ص ٦١
- ١٧- احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي
- ١٨- الموقف التركي يكشف تواطؤ الانظمة العربية also.wa.wordpress.com/.../
- ١٩- المصدر نفسه
- ٢٠- المصدر نفسه



٢١ - محمد عبد القادر خليل، المواجهة الحتمية: العلاقات المصرية- لتركية بعد ثوره ٣٠ يونيو
www.albawabhnews.com/118677

٢٢ - العلاقات المصرية التركية

www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2335

٢٣ - حسنين توفيق، الموقف التركي والايرواني من احداث ٣٠ يونيو، السياسة الدولية ،
 القاهرة، العدد ١٩٤، اكتوبر ٢٠١٣، ص ٨٠

٢٤ - المصدر نفسة، ص ٨٠

٢٥ - المصدر نفسة، ص ٨١

٢٦ - الموقف التركي من الثورة الليبية www.dohainstitute.org/

٢٧ - صلاح الصادق الجهاني، الموقف التركي من الثورة في ليبيا

www.ahewar.org/debat

٢٨ - تركيا والثورة الليبية الدبلوماسية اولاً، مركز القاهرة للدراسات التركية ،

www.kahireturk.org

٢٩ - المصدر نفسه

٣٠ - احمد يوسف حمد ونيفين مسعد، مصدر سابق، ص ٦٢

٣١ - المصدر نفسه، ص ٦٣

٣٢ - راند مصباح ابو داير، استراتيجية تركيا شرق اوسطيا ودوليا في ضوء علاقاتها باسرائيل

٢٠٠٠-٢٠١١، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، ٢٠١١، ص ٣١١

٣٣ - حقيقة الموقف التركي وكيفيه تغييره www.syria2011.net/topic-٧٤٩٠-t

٣٤ - تردد الموقف التركي تجاه الثورة والانقلاب السوري www.haqeqah.com

٣٥ - الموقف التركي من الثورة السوريه www.onislam.net/arabic

٣٦ - محددات الموقف التركي من الازمه السوريه، www.aljazeera.net

٣٧ - الموقف التركي من الازمه السوريه التوقعات والتداعيات www.aljazeera.net

٣٨ - اردوغان بداصرنا ينفذ

www.ikhwan.net/forum/showthread.php?167124

٣٩ - اسباب وتداعيات تغير الموقف التركي تجاه القضية السورية

https://orient-news.net/?page=news_show&id=7278